



## بلاغ صحفي عن إعلان إحصائية ضحايا جرائم تحالف العدوان السعودي الإماراتي الأمريكي

### على اليمن خلال 7 أعوام

تزامناً مع الذكرى السابعة لصدود الشعب اليمني أمام عدوان التحالف السعودي الإماراتي الأمريكي وبرعاية وحضور الأستاذ/ محمد عياش قحيم محافظ محافظة الحديدة أقام المركز اليمني لحقوق الإنسان المؤتمر الصحفي لإعلان إحصائيات ضحايا جرائم تحالف العدوان خلال سبعة أعوام.

المؤتمر الصحفي الذي عُقد في محافظة الحديدة اليوم الاثنين 18 شعبان 1443 هـ الموافق 21 مارس 2022 بدأ بتعريف بالمركز اليمني لحقوق الإنسان الذي قدمه مدير مكتب حقوق الإنسان بالمحافظة الأستاذ/ زين عزي مبيناً أن المركز له الدور الكبير في توثيق قضايا حقوق الإنسان منذ إنشائه في العام 2009.

الأستاذ/ أحمد البشري وكيل أول محافظة الحديدة رحب بالمركز اليمني لحقوق الإنسان ووضح أن محافظة الحديدة من المحافظات التي عانت كثيراً جراء العدوان طوال سبع سنوات ويجب أن يعمل الجميع لرصد وتوثيق هذه الجرائم للعمل على تقديمها مستقبلاً للجهات الدولية والعمل على محاكمة كافة مجرمي ومنتهكي الجرائم من قادة تحالف العدوان، كما تكلم البشري عن ازدواجية ما يسمى بالمجتمع الدولي عبر تعاملهم مع يحصل حالياً بين روسيا وأوكرانيا وكيف أن العالم الغربي رمى بكافة القوانين الدولية عرض الحائط لتتشرع ما يقوم به بخلاف تعاطيه مع مظلومية اليمن التي وقف فيها مع الجاني من قادة تحالف العدوان ضد الشعب اليمني.

بدوره محافظ المحافظة الأستاذ/ محمد عياش قحيم رحب بممثلي المركز اليمني لحقوق الإنسان شاكرًا دورهم في رصد وتوثيق جرائم التحالف في مختلف المحافظات مؤكداً أن الإحصائيات التي أظهرها المركز يجب أن يتعاطى معها الإعلام لإظهارها للعالم أجمع، كما دعى جميع المنظمات الحقوقية والقانونية إلى العمل بشكل منظم لتوثيق هذه الجرائم.

رئيس المركز اليمني لحقوق الإنسان الأستاذ/ إسماعيل محمد المتوكل شكر في كلمته محافظ المحافظة والوكيل الأول للمحافظة على دورهم وتعاونهم في إطلاق الإحصائية موضحاً أن المركز اختار محافظة الحديدة لإطلاق إحصائيات سبع سنوات لما لمحافظة الحديدة من خصوصية وأهمية لدورها المتقدم في الصمود في وجه العدوان وكسر محاولات العدوان تشديد الحصار على الشعب اليمني وكانت المحافظة التي رواها الشهيد الرئيس صالح الصماد بدمه.



المتوكل بين التوصيف القانوني لجريمة العدوان على اليمن وأنه نزاع دولي بحسب القانون الدولي الإنساني وليس كما يصوره تحالف العدوان بأنه نزاع داخلي، كما وضح مشاركة مجلس الأمن في العدوان ومخالفته لميثاق الأمم المتحدة، وفي ختام كلمته أكد أن كل تلك الشواهد والأدلة القانونية بأن التوصيف القانوني المنطبق على الوضع في اليمن هو نزاع دولي ينحصر في "جريمة عدوان" ترتكبها دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات والولايات المتحدة وبتمالؤ العديد من الدول المنضمة لهذا التحالف المجرّم وفق ميثاق الأمم المتحدة، مما يستلزم إحالة جميع قاداته إلى المحاكم الوطنية والدولية لمحاكمتهم كمجرمي حرب حسب القانون الدولي الإنساني.

بعدها قام الأستاذ/ إسماعيل عبدالله الخاشب المدير التنفيذي للمركز باستعراض وإعلان احصائيات المركز اليمني لحقوق الإنسان خلال سبع سنوات من جرائم تحالف العدوان السعودي الإماراتي الأمريكي موضحاً أن هذه الجرائم التي ارتكبت ومازالت ترتكب بحق اليمنيين على مرأى ومسمع من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بل ما كانت لتكن لولا صمتهم المخزي عن كل تلك الجرائم الوحشية.

الإحصائيات التي أعلنها المركز اليمني لحقوق الإنسان وضحت أن إجمالي عدد ضحايا جرائم تحالف العدوان على اليمن بلغت (43522) شخص (منهم عدد (18010) قتيل وعدد (25512) جريح) حيث بلغ عدد جرحى النساء (3555) والأطفال (4200) أي ما نسبته (30%) من إجمالي عدد الجرحى، كما بلغ عدد قتلى النساء (3089) والأطفال (4130) أي ما نسبته (40%) من إجمالي عدد القتلى، وقد توزع عدد الضحايا على 20 محافظة كان لمحافظة صعده النصيب الأكبر بعدد (9372) يليها أمانة العاصمة بعدد (6426) ثم محافظة الحديدة بعدد (5118) ثم بقية المحافظات بأعداد متفاوتة.

كما وضحت احصائيات الضحايا بحسب الأعوام أن العام 2015 كان أكثر الأعوام جرائم ودموية بإجمالي عدد الضحايا بلغ (23393) بين قتيل وجريح بينما العام 2016 فقد بلغ عدد الضحايا فيه (8280)، العام 2017 (4538)، العام 2018 (3504)، ثم العام 2019 الذي بلغ عدد الضحايا فيه (1568)، أما العام 2020 فقد بلغ عدد الضحايا (766)، العام 2021 (889)، وأخيراً العام 2022 الذي شهد تصعيداً جديداً خاصة على محافظتي صعده والحديدة فقد بلغ عدد الضحايا خلال الثلاثة الأشهر الأولى إلى (584) حتى تاريخ إصدار هذه الإحصائيات.

وفي الإحصائية الثانية وضح الخاشب أن عدد الضحايا أثناء اجتماعات مجلس الأمن وإصداره قرارات بخصوص اليمن بدءاً بالقرار (2216) الذي أصدره مجلس الأمن بعد 20 يوماً من العدوان مؤيداً له ولجرائمه حيث بلغ عدد الضحايا في يوم اصدار القرار واليوم الذي يليه إلى (397) ضحية بين جريح وقتيل، ليصل إجمالي عدد



الضحايا أثناء إصدار أبرز 6 قرارات لمجلس الأمن بخصوص اليمن إلى (603) منهم (351) جريح وعدد (252) قتيلاً.

كما بين المدير التنفيذي أنه لم يختلف الحال أثناء الاجتماعات الدورية لمجلس حقوق الإنسان وعددها 21 اجتماع منذ مارس 2015 وحتى الآن وهي الاجتماعات الدورية (من 28 إلى 48) فيما ينعقد حالياً الاجتماع الدوري رقم 49، وقد بلغ إجمالي الضحايا أثناء انعقادها عدد (6331) منهم (2965) قتيلاً و(3366) جريح.

كما بينت الإحصائيات عدد الضحايا في الأيام الدولية والعالمية المعتمدة لدى الأمم المتحدة حيث بلغ إجمالي عدد الضحايا خلال أبرز الأيام وخاصة الأيام المعنية بالسلام وحقوق الإنسان وعددها 16 يوم دولي وعالمي بلغ فيها عدد الضحايا (2338)، كما بلغ عدد ضحايا الأطفال في الأيام الدولية والعالمية الخاصة بالطفولة وهي "اليوم الدولي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء" و"اليوم الدولي للطفلة" و"اليوم العالمي للطفل" عدد (214) طفل وطفلة بين جريح وقتيل خلال السبعة أعوام.

وفي ختام المؤتمر قام الصحفيين والإعلاميين بطرح بعض الأسئلة والاستفسارات حول آلية المركز في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بجرائم العدوان والتنسيق بين المنظمات الحقوقية والجهات الرسمية المعنية، ومدى إمكانية رفع قضايا في المحاكم الدولية؟، وآلية استفادة أبناء محافظة الحديدة المتضررين من العدوان من مشروع المساعدة القانونية، وأجاب رئيس المركز عن هذه الاستفسارات مشيداً بتضافر جهود منظمات المجتمع المدني الحقوقية والقانونية وكذا الجهات الحكومية المعنية في دورها الوطني برصد وتوثيق جرائم العدوان وإعداد الملفات القانونية بالتنسيق مع النائب العام والنيابة الجزائية تمهيداً لتقديم قيادة التحالف إلى المحاكم الوطنية والمحاكم الأوروبية ذات الطابع الدولي، كما أكد أن مشروع المساعدة القانونية يُعد خدمة قانونية مجانية يمكن لجميع ضحايا العدوان الاستفادة منها عبر تعبئة الاستمارات في الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز اليمني لحقوق الإنسان.

صادر عن

المركز اليمني لحقوق الإنسان

الاثنين 18 شعبان 1443 هـ الموافق 21 مارس 2022